|  |  |
| --- | --- |
|  | **الوثيقة C25/109-A** |
|  | **1 سبتمبر 2025** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |  |
| محضر موجزللجلسة العامة الثالثة |
| الخميس، 19 يونيو 2025، من الساعة 14:30 إلى الساعة 17:40**الرئيسة**: السيدة ك. فلوتور (رومانيا) |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **المواضيع التي نوقشت** | **الوثائق** |
| 1 | مداخلة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون السياسات، السيد غاي رايدر | - |
| 2 | تقرير رئيسة فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية | [C25/26](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0026/en)، [C25/92](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0092/en) |
| 3 | تقرير عن الأماكن المقترحة لعقد جمعية الاتصالات الراديوية عام 2027 والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية عام 2027 والدورة الأولى للاجتماع التحضيري للمؤتمر (CPM31-1) | [C25/58 + الإضافة 1](file:///%5C%5Cblue%5Cdfs%5Cpool%5CARA%5CgDoc%5C2025%5CProcess%5CC25%5C58%2BAdd.1)، [C25/101](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0101/en) |
| 4 | التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والعمليات الحكومية الدولية الأخرى، ‏بما في ذلك في مجال وضع المعايير | [C25/70](http://www.itu.int/md/S25-CL-C-0070/en)[C25/97(Rev.1)](http://www.itu.int/md/S25-CL-C-0097/en) |
| 5 | رسالة من إدارة الهند بشأن مؤتمر المندوبين المفوضين عام 2030 | [C25/19](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0019/en)، [C25/73](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0073/en) |
| 6 | بيانات المندوبين والمراقبين |  |

# 1 مداخلة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون السياسات، السيد غاي رايدر

1.1 قدمت الأمينة العامة للاتحاد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون السياسات في المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد غاي رايدر، رئيس فريق المهام المعني بمبادرة UN80، الذي سيتولى توجيه مبادرة UN80 بهدف إعادة تصوّر كيفية خدمة الأمم المتحدة للعالم وتحويل المنظمة إلى هيئة أكثر مرونة واستجابة وقدرة على الصمود، مع ضمان استدامتها.

2.1 قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون السياسات إن مبادرة UN80 وُضعت رداً على انتهاكات المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وتصاعد الانقسامات في المجتمع السياسي، والقيود المالية الشديدة للغاية على مستوى المنظومة، وازدياد التشكيك في قيمة تعددية الأطراف في حد ذاتها. وتتألف المبادرة من ثلاثة مسارات عمل: يركّز المسار الأول على تحقيق الكفاءة وإدخال تحسينات على الأنظمة القائمة من خلال إلغاء العمليات المكررة، ودمج المنصات، ونقل الوظائف من المواقع ذات التكلفة المرتفعة مثل جنيف ونيويورك؛ وتتوقع مقترحات الميزانية المنقحة لعام 2026، المستندة إلى هذه العملية، تقليص عدد الوظائف في أمانة الأمم المتحدة بنسبة 20 في المائة. وخُصص مسار العمل الثاني لتحليل الولايات المسندة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بموجب أكثر من 4 000 قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بهدف تحديد وإزالة حالات الازدواجية والتكرار والتركيز غير المبرر للجهود. والهدف هو توسيع نطاق هذا العمل ليشمل المنظومة بأكملها وتحديد كيفية تفاعل أمانة الأمم المتحدة مع الأجزاء الأخرى من المنظومة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، بشكل أكثر فعالية وكفاءة واتساقاً. وسيعرض الأمين العام للأمم المتحدة تقرير عن مسار العمل هذا في نهاية شهر يوليو 2025. ويتعلق المسار الثالث بإخضاع الترتيبات الهيكلية الحالية لهيكل الأمم المتحدة لتدقيق صارم من أجل تقييم الحاجة إلى تغيير هيكلي أو إعادة تنظيم البرامج.

3.1 يتألف فريق المهام المعني بمبادرة UN80 من 15 مسؤولاً من مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمينة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات، لضمان مراعاة مصالح الوكالات المتخصصة على النحو الواجب. ويُرفع إلى فريق المهام تقارير سبع مجموعات عمل تركز على مجالات مختلفة: السلام والأمن؛ والتنمية المستدامة؛ والأنشطة الإنسانية؛ وحقوق الإنسان؛ والبحث والتدريب؛ والوكالات المتخصصة. والاتحاد مساهم رئيسي في مجموعة الوكالات المتخصصة. ومع الإقرار باستقلالية وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في الميزانية والتعيينات، أعرب عن ترحيبه بالالتزام الذي أبدته هذه الوكالات حتى الآن في هذه العملية. ومع تعرض النظام بأكمله لضغوط، أصبح من الضروري الاستجابة بشكل جماعي. غير أن القيمة الحقيقية للعملية ستعتمد في نهاية المطاف على تفاعل الدول الأعضاء معها، حيث إن اتخاذ القرار يقع ضمن صلاحياتها. ‏وسيكون معيار النجاح هو القدرة على تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة بفعالية وكفاءة أكبر، مع ضمان التوازن بين ركائز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.‎

4.1 قال عضو المجلس من سويسرا إن بلده، بوصفه يستضيف العديد من المنظمات الدولية، يعتزم تعزيز مكانة جنيف كمركز للتميّز في مجال تعددية الأطراف. وإن نقل المقر يهدد بفصل المنظمات وعملها عن الدول الأعضاء. واستناداً إلى أكثر من قرن من العمل متعدد الأطراف، أصبحت جنيف النظام الإيكولوجي الأكثر تكاملاً في العالم للإدارة العالمية، حيث تجمع بين تمثيل شبه عالمي للدول الأعضاء، وإمكانية الوصول الفريدة إلى جميع أصحاب المصلحة الآخرين، والتفاعل اليومي بين المؤسسات. ويمكن أن تؤدي الاستفادة بشكل أكبر من إمكانات جنيف إلى زيادة الكفاءة على مستوى المنظمة ككل؛ وهذا هو الأمر المطلوب تحديداً في ظل هذه القيود المالية التي تواجهها جميع الأطراف المعنية. وتؤكد سويسرا استعدادها للعمل مع منظومة الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف وتعزيز فعالية العمل متعدد الأطراف.

5.1 أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم الواسع لعملية الإصلاح كاستجابة مناسبة للتحديات المالية غير المسبوقة والهجمات ضد تعددية الأطراف، بحيث يمكن الحفاظ على الفوائد الواسعة والملموسة للنظام متعدد الأطراف. وأُعرب عن القلق من ضرورة أن يكون منطق التغييرات استراتيجياً وألا يكون مدفوعاً بخفض التكاليف فقط، إذ إن اتخاذ قرارات متسرعة بشكل مفرط يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع وتقويض مصداقية المنظمة، ولن يكون من السهل التراجع عنه. وطُلب توضيح بشأن خطة أو عملية التعاون مع الدول الأعضاء، حيث يجب أن تكون عملية الإصلاح شاملة وشفافة؛ وقال أحد أعضاء المجلس إن الملكية الحكومية الدولية للعملية أمر أساسي. وقال عضو آخر إن عمليات التحول في الاتحاد يجب أن تتماشى مع مبادرة UN80 وطلب أن تقدم الأمينة العامة للاتحاد مزيداً من المعلومات بشأن مراجعة الولايات المتعلقة بعمل الاتحاد. وأشار عضو ثالث إلى الإمكانات الشاملة للتكنولوجيات للإسهام في عملية التحول.

6.1 شدد أحد أعضاء المجلس على ضرورة توفير معلومات بشأن تكلفة الإصلاحات والوفورات المحتملة الناتجة عنها، لتمكين اتخاذ قرارات مستنيرة، في حين تساءل عضو آخر عن كيفية تغطية تكاليف التنفيذ في ظل أزمة السيولة. وأعرب عن القلق إزاء تأثير ذلك على الموظفين.

7.1 شدد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون السياسات على الالتزام القوي بالشفافية والشمولية في مبادرة UN80، حيث لا يقتصر الأمر على إبقاء الدول الأعضاء على اطّلاع، بل يشمل أيضاً طلب آرائها وتوجيهاتها. ولن تُتخذ أي قرارات إلا من قبل الدول الأعضاء نفسها: إذ ستوجه المقترحات من خلال عمليات الميزانية الحالية حيث تظل الدول الأعضاء هي الجهات صاحبة القرار النهائي. كما أن اتخاذ قرار بشأن إنشاء عملية حكومية دولية لدفع الإصلاحات قدماً سيكون أيضاً من اختصاص الدول الأعضاء.

8.1 وشكر سويسرا على التزامها بصفتها البلد المضيف ورحب بالحوار الجاري. وأقر بقيمة الحضور شبه العالمي للمجتمع الدولي في جنيف، وتأثير التكتل الناتج عن وجود عدة كيانات في مقر عمل واحد، وشدد على أن أي عملية نقل لن تكون متسرعة أو مدفوعة فقط بالاعتبارات المالية.

9.1 وأقر بأن التحرك بسرعة مفرطة في العملية دون إيلاء الاعتبار الواجب للقضايا المطروحة من شأنه أن يسبب الضرر، ولكن التراخي في التعامل معها دون إحساس بالاستعجال قد يؤدي إلى نفس النتيجة.‎ وستُصمم مهمة مراجعة التفويضات على نطاق أوسع عبر المنظومة بشكل مشترك بهدف العمل بطرق تكاملية لا تنافسية؛ وينبغي أن تكون عمليات إصلاح الأمم المتحدة المتعددة الجارية حالياً متكاملة ومتفقة مع مبادرة UN80 بما يعزز المنفعة المتبادلة والتقارب. ويرى أن مبادرة UN80 ستفشل في تحقيق أهدافها لو كانت النتيجة هي بقاء الأمم المتحدة نفسها، ولكن بحجم أصغر بنسبة 20 في المائة؛ بل يجب إعادة بناء المنظمة والنظام لكي يكونا أقل استهلاكاً للموارد، ولكن أكثر استجابة ومرونة وكفاءة، مع الاسترشاد دائماً بأثرها على الشعوب التي تخدمها. ويوفر كل من ميثاق الأمم المتحدة من أجل المستقبل والاتفاق الرقمي العالمي (GDC) توجيهات ممتازة في هذا المجال.

10.1 وإقراراً بالضغوط التي يتعرض لها الموظفون، شدد على الالتزام بالتخفيف من أثر ذلك على الزملاء وتوفير التدابير الداعمة الممكن اتخاذها. وأكد على أهمية الاستفادة من التكنولوجيا كأداة لتعزيز الكفاءة. ورداً على سؤال من أحد أعضاء المجلس، قال إن أفضل طريقة للوكالات المتخصصة لتجنب التسييس هي الالتزام التام بالأهداف والقيم المنصوص عليها في ولايتها.

11.1 أعربت الأمينة العامة للاتحاد عن التزامها ببناء اتحاد ملائم للمستقبل، مدركةً أن الكفاءة تعني التأثير وليس الوفورات فقط. وتشمل الجوانب التي تستكشفها مجموعة الوكالات المتخصصة توحيد منهجية تحديد التكاليف، والمشتريات المشتركة للعناصر الموحدة، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشتركة، والذكاء الاصطناعي (AI) في مجال الترجمة، وتعزيز تنسيق استخدام المرافق، وإنشاء منصة لتبادل أفضل الممارسات والكفاءات عبر المنظومة. وأشارت إلى الالتزام المشترك بالحفاظ على الاستقلالية الذاتية المتأصلة للوكالات المتخصصة وإجراء استعراض لولايات الاتحاد لتحديد الفرص غير المستغلة لتحقيق التآزر، خاصة وأن التكنولوجيا الرقمية تشمل العديد من المجالات. ‏وقد أعطت مبادرة ‎UN80 ‏دفعة قوية لهذه العملية وأبدت الوكالات المتخصصة استعدادها لتعزيز التعاون والكفاءة على نطاق المنظومة بأسرها، الأمر الذي من شأنه أن يجعل كل منظمة، بما فيها الاتحاد، أقوى ويجعل النظام الأوسع أكثر متانة.

# 2 تقرير رئيسة فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (الوثيقتان [C25/26](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0026/en) و[C25/92](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0092/en))

1.2 قدمت رئيسة فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG-ITR) الوثيقة C25/26 التي تتضمن تقريراً مرحلياً يلخص نتائج الاجتماعين الثالث والرابع لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية، بما يتماشى مع القرار 146 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين وقرار المجلس 1379 (الصادر في دورة المجلس لعام 2016، والمعدَّل آخر مرة في دورته لعام 2023).

2.2 عرض عضو المجلس من جنوب إفريقيا المساهمة متعددة البلدان الواردة في الوثيقة C25/92 نيابة عن أربعة بلدان. وتدعو المساهمة إلى تكثيف الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نسخة واحدة من لوائح الاتصالات الدولية (ITR) لما فيه مصلحة الجميع ومواصلة المشاركة النشطة في فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية لضمان اضطلاع الفريق بولايته بشكل كامل وبفعالية.

3.2 شدد العديد من أعضاء المجلس على أهمية مواصلة عمل فريق العمل المعني بلوائح الاتصالات الدولية، مؤكدين أهمية وجود نسخة واحدة محدثة ومتفق عليها من لوائح الاتصالات الدولية تعكس التطورات الأخيرة في مجال الاتصالات واحتياجات الدول الأعضاء. وستكون لوائح الاتصالات الدولية المحدثة ضرورية لتوجيه قطاع الاتصالات وتحقيق التوصيلية الشاملة والشمول الرقمي، لا سيما في البلدان النامية.

4.2 ومع ذلك، شدد العديد من أعضاء المجلس على أن استمرار تباين وجهات النظر بشأن لوائح الاتصالات الدولية والاتجاهات التي قد تؤثر عليها يعكس عدم وجود توافق في الآراء بشأن قيمتها وأهميتها. وعلاوة على ذلك، نظراً لتعايش نسختي 1988 و2012 من اللوائح الدولية للاتصالات بسلام، لم تكن هناك حاجة مُبررة لإصدار نسخة موحدة.

5.2 وأعرب أحد أعضاء المجلس عن أمله في أن تلغى لوائح الاتصالات الدولية في مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل، وقال عضو آخر إن أغراض التوصيلية الشاملة والشمول الرقمي تتحقق على أفضل وجه من خلال آليات تعاونية ومرنة لأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك من خلال قرارات الاتحاد ونواتج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، وليس من خلال صكوك قانونية صارمة.

6.2 ورحب العديد من أعضاء المجلس بتوصل الفريق إلى اتفاق بشأن هيكل تقريره النهائي المقدم إلى دورة المجلس لعام 2026، وشدد بعض أعضاء المجلس على ضرورة أن يكون التقرير متوازناً ويعكس الآراء العديدة التي نوقشت.

7.2 دعت الرئيسة المجلس إلى الإحاطة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة C25/26 والمساهمة الواردة في الوثيقة C25/92.

8.2 **واتُّفق** على ذلك.

# 3 تقرير عن الأماكن المقترحة لعقد جمعية الاتصالات الراديوية عام 2027 والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية عام 2027 والدورة الأولى للاجتماع التحضيري للمؤتمر (CPM31-1) (الوثيقة [C25/58 والإضافة 1](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0058/en) والوثيقة [C25/101](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0101/en))

1.3 قدم مدير مكتب الاتصالات الراديوية الوثيقة C25/58، مذكراً بأن الاتحاد تلقى رسالتي دعوة من رواندا والصين لاستضافة المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية عام 2027 (WRC-27) وجمعية الاتصالات الراديوية عام 2027 (WRC-27) والدورة الأولى للاجتماع التحضيري للمؤتمر WRC-31 (CPM31-1) في كيغالي وشنغهاي، على التوالي. وبعد زيارته الرسمية لموقع الحدث، يمكنه أن يؤكد أن كلا البلدين يستوفيان المتطلبات الأساسية وأنهما حريصان على تلبية احتياجات الاتحاد أو تجاوزها. وكما جرت العادة، تم كذلك حجز مركز جنيف الدولي للمؤتمرات بجنيف (CICG) لاستضافة الأحداث. ولا بد من تأكيد هذا الحجز في موعد أقصاه 6 أبريل 2026؛ ويؤدي الإلغاء بعد هذا التاريخ إلى زيادة في الغرامات المالية. وكما أشير في الإضافة 1 للوثيقة C25/58، تلقت الأمينة العامة في 13 يونيو 2025 رسالة من حكومة رواندا تشير فيها إلى قرارها سحب اهتمامها باستضافة المؤتمر WRC-27.

2.3 وأكدت عضوة المجلس من رواندا أن حكومتها أبلغت قرارها بسحب دعوتها لاستضافة المؤتمر WRC-27 وأعربت عن تقديرها للاتحاد والدول الأعضاء الأخرى على دعمها. وأعربت عن أملها في أن يتوصل أعضاء المجلس إلى قرار قائم على توافق الآراء بشأن مكان انعقاد المؤتمر WRC-27.

3.3 وقالت عضو المجلس من الصين إن بلدها، قبل تقديم إبداء الاهتمام إلى دورة المجلس لعام 2024 (المجلس 2024)، كان قد أُبلغ على هامش المؤتمر WRC-23 أنه لم يُقدَّم إلى الأمينة العامة أي عرض رسمي آخر لاستضافة الجمعية RA-27، أو المؤتمر WRC-27، أو الاجتماع CPM31-1. ونظراً لأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لم يسبق لها استضافة المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، وبغية دعم عمل الاتحاد بشكلٍ أفضل وتخفيف أعبائه المالية، أبدت الصين لمكتب الاتصالات الراديوية استعدادها لاستضافة المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية عام 2027، ثم قدمت في مايو 2024 عرضها الرسمي إلى الاتحاد لاستضافة المؤتمر. وفي دورة المجلس في يونيو 2024، وللمرة الأولى، أعلنت الأمانة في وقت واحد عن دعوتين من دولتين عضوتين لاستضافة المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية عام 2027، إحداهما من الصين والأخرى من رواندا. وبعد مشاورات بين الصين ورواندا، أصبحت الصين هي البلد الوحيد الداعي، وعلى النحو المشار إليه في الوثيقة C25/58، استوفت جميع المتطلبات الأساسية لاستضافة الأحداث. ‏وبالإضافة إلى ذلك، استضافت شنغهاي بنجاح اجتماعات فرق العمل التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية لمدة ‎24 ‏يوماً في أبريل ومايو ‎2025‏، بحضور ما مجموعه ‎365 ‏مشاركاً بالحضور الشخصي من أكثر من ‎80 ‏بلداً ومنطقة. وقد حظيت مرافق مكان الاجتماع وتوصيلات الإنترنت، والإقامة والإطعام، ودعم الحصول على تأشيرة الدخول للاجتماع بتقدير كبير من رؤساء أفرقة العمل والمشاركين. وينص الرقم ‎11 ‏من الفصل الأول، في القسم ‎2 ‏من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، عندما تكون هناك حكومة داعية، على وجوب تحديد المكان المحدد لانعقاد المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية وتاريخي بدئه وانتهائه بالضبط وفقاً لأحكام المادة ‎3 ‏من اتفاقية الاتحاد، بعد التشاور مع الحكومة الداعية. وبالنظر إلى أن الصين هي حالياً البلد الوحيد الداعي لاستضافة المؤتمر ‎WRC-27‏، اقترحت أن يتخذ المجلس قراراً باستضافة المؤتمر ‎WRC-27 ‏في الصين وفقاً للأحكام ذات الصلة من القواعد العامة. ولم يسبق للاتحاد، طوال تاريخه العريق، أن رفض أي عرض لاستضافة حدث رئيسي. وتعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان والأكثر دينامية من حيث التحول الرقمي والابتكار، ومع ذلك لم يسبق لها أن استضافت مؤتمراً عالمياً للاتصالات الراديوية. وسيساهم عرض الصين استضافة المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية عام 2027 (WRC-27) في توسيع نطاق المشاركة العالمية في الاتحاد الدولي للاتصالات،‎ وسيتدارك واقعاً لم يسبق للاتحاد فيه تنظيم مؤتمر عالمي للاتصالات الراديوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد أجرت الصين بالفعل ما يكفي من الاستعدادات المتعلقة بالميزانية للمؤتمر ‎WRC-27. ‏وستقدم الصين مساعدة مالية لمندوبي أقل البلدان نمواً لتيسير مشاركتهم. وستقدم وجبات غداء مجانية وخصومات على تذاكر الطيران والإقامة لجميع المشاركين خلال المؤتمر ‎WRC-27 ‏لتوسيع نطاق مشاركة الدول الأعضاء. ويمكن الاطلاع على معلومات أوفى عن مكان انعقاد المؤتمر في الوثيقة ‎[C25/INF/16](https://www.itu.int/md/S25-CL-INF-0016/en). ‏وأكدت الصين أن الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن العوامل السياسية ينبغي ألا يُسمح لها بالتأثير على شؤون الاتحاد والتدخل فيها. وأعربت عن أملها الصادق في أن يمنح أعضاء المجلس والمندوبون الصين، بوصفها بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فرصة استضافة المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2027. وستستمع الصين بعناية إلى شواغل واقتراحات جميع الأطراف بمودة وانفتاح، وستبذل قصارى جهدها لاتخاذ التدابير الأكثر عملية لمعالجة شواغل جميع الأطراف والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء.

4.3 قدم عضو المجلس من الولايات المتحدة مساهمة بلده الواردة في الوثيقة C25/101، والتي تؤيد جنيف كمكان بديل مبدئي قائم لعقد المؤتمر WRC-27. وقد واجه الاتحاد وضعاً غير مسبوقاً بتلقيه عرضين متنافسين. وعلى الرغم من أن رواندا سحبت طلبها، يظل الوضع دون حل. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تدعم استضافة الصين لمؤتمر على مستوى المعاهدة، حيث لن يتمكن جميع أصحاب المصلحة من المشاركة بشكل كامل وفعال وحيث قد تشعر بعض الدول الأعضاء بأنها في وضع غير مؤاتٍ. ويحتاج المجلس إلى التوصل إلى قرار بتوافق الآراء بشأن مكان لانعقاد المؤتمر WRC-27 يمكن أن تؤيده جميع الدول الأعضاء. وجنيف مكان محايد يسهل الوصول إليه وقد استضافت العديد من المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية، وهناك بالفعل ترتيبات لتحقيق هذه الغاية، على النحو الوارد في الوثيقة C25/58. ولتبديد أي مخاوف بشأن التكاليف، ستتعهد الولايات المتحدة بتوفير التمويل اللازم لتغطية أي تكاليف إضافية غير مدرجة في الميزانية مرتبطة بعقد المؤتمر في جنيف. وقد سلط هذا الوضع غير المسبوق الضوء أيضاً على عدم وجود عمليات وإجراءات رسمية لاستضافة مؤتمرات الاتحاد، لا سيما عند الاختيار من بين عروض متعددة. وفي غياب عملية رسمية وشفافة، فإن قرار عقد المؤتمر WRC-27 في جنيف باعتبارها مكاناً محايداً أفضل خيار للمضي قدماً.

5.3 وقال أحد أعضاء المجلس إن الوثيقة C25/101 ينبغي ألا يُنظر فيها؛ فقد قدمت بعد الموعد النهائي المحدد وأدرجت في جدول الأعمال ضد رغبة بعض أعضاء المجلس.

6.3 قال العديد من أعضاء المجلس والمراقبين إنه نظراً إلى أن الصين تستوفي المتطلبات الأساسية التي حددها الاتحاد وهي البلد الوحيد الداعي، فينبغي الموافقة على شنغهاي كمكان لعقد المؤتمر WRC-27 والأحداث المرتبطة به. وليس هناك ما يدعو إلى الابتعاد عن الممارسة الراسخة المتمثلة في قبول أي عرض مؤهل لاستضافة مؤتمر رئيسي؛ إذ إن الخروج عن ذلك من شأنه أن يشكل سابقة خطيرة، ولا سيما في ظل الظروف المالية الصعبة. ولن تخفف الصين العبء المالي على الاتحاد فحسب، بل ستقدم أيضاً الدعم المالي للبلدان النامية. ومن الضروري أن تستند القرارات المتعلقة بمكان انعقاد المؤتمر إلى مبادئ الشمولية والإنصاف وتكافؤ الفرص. والتمثيل الجغرافي مهم أيضاً؛ وسيكون أول مؤتمر عالمي للاتصالات الراديوية يعقد في آسيا والمحيط الهادئ، في حين أن جنيف استضافت بالفعل العديد من المؤتمرات. وعلاوة على ذلك، فإن للصين سجل حافل في استضافة الأحداث الدولية الكبرى بنجاح. وأشار أحد المراقبين إلى أن السبب الوارد في الوثيقة C25/101 لعقد المؤتمر في جنيف يختلف الآن عن السبب الذي قدمه شفوياً عضو المجلس من الولايات المتحدة. ولا ينبغي تسييس القرار.

7.3 أشار العديد من أعضاء المجلس الآخرين إلى الوضع غير المسبوق المتمثل في تلقي عرضين متنافسين والحاجة إلى عملية تقديم عروض رسمية وتعاونية وشفافة لاستضافة مؤتمرات الاتحاد المقبلة. وريثما يتم وضع مثل هذا الإجراء، يؤمل اتخاذ قرار بتوافق الآراء لعقد المؤتمر WRC-27 في جنيف، وهو الخيار المبدئي في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن البلد المضيف، والذي من شأنه أن يضمن الاستمرارية المؤسسية والقرب من مقر الاتحاد.‎

8.3 ذكّرت عضو المجلس من الصين بأن المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية قد عقدت خارج جنيف في عامي 2019 و2023 ولا يوجد ما يمنع عقد اجتماع على مستوى المعاهدة في مكان آخر. وكما هو موضح في الوثيقة C25/58، قام الاتحاد بحجز مركز جنيف الدولي للمؤتمرات في جنيف تحسباً لعدم ورود دعوات من الدول الأعضاء لاستضافة المؤتمر WRC-27 والأحداث المرتبطة به، ولكن بعد أن وجهت الصين دعوة، يمكن إلغاء هذا الحجز. ‏وذكَّرت أيضاً بأن الوثيقة ‎C24/64‏، المنشورة في ‎3 ‏مايو ‎2024 ‏بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر ‎WRC-27‏، لم تذكر أي دعوة من دولة عضو. وفي ‎31 ‏مايو ‎2024‏، وعقب الرسالة الموجهة من الصين إلى أمانة الاتحاد بشأن تقديم عرض لاستضافة المؤتمر ‎WRC-27‏، نُشرت نسخة محدَّثة من الوثيقة (‎C24/64(Rev.1)) ‏لأول مرة بشأن رسالتي الدعوة من كل من رواندا والصين. وكان يمكن تجنب هذا الوضع لو أطلعت الأمانة الدول الأعضاء عن رسالتي الدعوة في الوقت المناسب. وأعربت عن أملها في أن تتفهم الدول الأعضاء الأخرى تماماً الصعوبات التي تواجهها الصين والجهود الجبارة التي بذلتها بالفعل، ودعت الدول الأعضاء إلى الالتزام بالقواعد المعمول بها ودعم استضافة المؤتمر ‎WRC-27 ‏في الصين.‎

9.3 قال المستشار القانوني، رداً على الأسئلة الإجرائية التي أثارها أعضاء المجلس، إن الصكوك الأساسية للاتحاد لا تتضمن أي إجراء مقنن للتعامل مع سيناريو تقدم فيه دولتان أو أكثر من الدول الأعضاء دعوات متنافسة لاستضافة مؤتمر ما. وقرار استضافة المؤتمر في بلد مُضيف عملية متعددة المراحل تستند من الناحية القانونية إلى المادة 3 من اتفاقية الاتحاد وتسترشد بالقرار 5 (كيوتو، 1994) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن الدعوات إلى عقد المؤتمرات أو الاجتماعات خارج جنيف. وتتمثل الخطوات المحورية في هذه العملية في قيام المجلس بتحديد مكان الانعقاد والمواعيد، وهو قرار يجب أن تؤكده أغلبية الدول الأعضاء. وبعد استكمال الإجراءات، تقوم الأمانة بتوثيقها رسمياً من خلال اتفاق البلد المضيف.

10.3 اقترحت الرئيسة إجراء مشاورات غير رسمية وإبلاغ الجلسة العامة المقبلة بنتائجها.‎

11.3 **واتُّفق** على ذلك.

# 4 التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والعمليات الحكومية الدولية الأخرى، ‏بما في ذلك في مجال وضع المعايير (الوثيقتان [C25/70](http://www.itu.int/md/S25-CL-C-0070/en) و[C25/97(Rev.1)](http://www.itu.int/md/S25-CL-C-0097/en))

1.4 قدم رئيس دائرة التخطيط الاستراتيجي وشؤون الأعضاء الوثيقة C25/70 التي تعرض أبرز نقاط مساهمات الاتحاد في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ومسارات عملها بشأن المواضيع الرقمية، بما في ذلك متابعة الميثاق من أجل المستقبل، الذي كان نتيجة قمة المستقبل التي عقدت في سبتمبر 2024. وتحدد الوثيقة إجراءات الاتحاد وخططه لتنفيذ الميثاق الرقمي العالمي ودوره كرئيس مشارك لفريق العمل المعني بالتكنولوجيات الرقمية (WGDT)، فضلاً عن مساهمته في مبادرة UN80. ويصف التقرير كذلك إطلاق مبادرة الاتحاد للاستثمار في البنية التحتية الرقمية (DIII) ومساهمته كشريك معرفي في إطار فريق العمل ‏التابع لمجموعة العشرين والمعني بالاقتصاد الرقمي (DEWG).

2.4 عرض عضو المجلس من جنوب إفريقيا الوثيقة C25/97(Rev.1)، التي تقدم معلومات محدثة عن رئاسة جنوب إفريقيا لمجموعة العشرين، مع التركيز على عمل فريق العمل ‏التابع لمجموعة العشرين والمعني بالاقتصاد الرقمي. وتتمثل الأولوية الأولى لفريق العمل في تعزيز التوصيلية من أجل التنمية الرقمية الشاملة بما يتماشى مع نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛ وسيوضع إطار لمساعدة البلدان في تحديد وإزالة العوائق التي تحول دون التوصيلية الهادفة. وتتمثل الأولوية الثانية في وضع إطار لقياس القيمة العامة للبنية التحتية العامة الرقمية بشكل أكثر فعالية. وشملت المبادرات الأخرى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على التكيف مع الاتجاهات التكنولوجية والمشاركة في الاقتصاد الرقمي. وتم تشكيل فريق مهام معني بالتأثير الإنمائي للذكاء الاصطناعي، ويجري النظر في عقد ورشة عمل بشأن استخدام مواد التزييف العميق على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد قدم الاتحاد دعماً قيماً إلى الفريق DEWG وإلى فريق العمل المعني بالحد من مخاطر الكوارث.

3.4 أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للتقرير الوارد في الوثيقة C25/70 ولمساهمة الاتحاد في إطار الميثاق الرقمي العالمي، إلى الفريق DEWG والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية؛ غير أن أحد أعضاء المجلس دعا إلى أن تتضمن التقارير المقبلة روابط إلى معلومات أكثر تفصيلاً عن نتائج تعاون الاتحاد داخل منظومة الأمم المتحدة.

4.4 شدد أحد أعضاء المجلس على ضرورة تحقيق نتائج ملموسة في مجالات التوصيلية والتجفير والابتكار، مع ضمان مشاركة الدول النامية بشكل عادل في جميع آليات الميثاق الرقمي العالمي، بحيث تجسد المعايير والأطر الرقمية العالمية احتياجات جميع المناطق. ودعا أيضاً إلى توسيع نطاق المبادرات الرامية إلى تمكين المرأة والشباب، باعتبار ذلك أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التحول الرقمي الشامل.

5.4 أشار أحد المراقبين إلى أن ميثاق المستقبل لم يحظ بتأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وطلب إبراز آراء جميع الدول الأعضاء في الاتحاد في التقرير. وينبغي أن تستند أي قرارات تتخذ بشأن مبادرة UN80، ولا سيما فيما يتعلق باستعراض الولايات والهياكل، إلى آراء الدول الأعضاء. وطلب أيضاً تفاصيل عن الآثار المالية المترتبة على المبادرات المشار إليها في الوثيقة C25/70 ومعلومات عن كيفية اتساق هذه المبادرات مع أهداف الاتحاد.

6.4 **وأحاط** المجلس **علماً** بالتقريرين الواردين في الوثيقتين C25/70 وC25/97(Rev.1).

5 رسالة من إدارة الهند بشأن مؤتمر المندوبين المفوضين عام 2030 (PP-30) (الوثيقتان [C25/19](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0019/en) و[C25/73](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0073/en))

1.5 استرعت الرئيسة الانتباه إلى الوثيقة C25/19 التي تتضمن رسالة من حكومة الهند تعرب فيها عن اهتمامها باستضافة مؤتمر المندوبين المفوضين عام 2030 (PP-30).

2.5 قدم عضو المجلس من الهند الوثيقة C25/73 التي تتضمن مقترح الهند باستضافة مؤتمر المندوبين المفوضين عام 2030. ويعكس المقترح التزام الهند الراسخ بالتقدم الشامل والازدهار الرقمي المشترك. واستضافت الهند بنجاح أحداثاً رئيسية للاتحاد، بما في ذلك الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات عام 2024. وسيتميز المكان المقترح لعقد المؤتمر PP-30 ببنية تحتية عالمية المستوى، وتوصيلية سلسة، وضيافة استثنائية لضمان تجربة مثمرة وثرية لجميع المشاركين. وتلتمس الهند بكل احترام تأييد الدول الأعضاء لاقتراحها.

3.5 اقترحت الرئيسة أن يواصل المجلس مناقشة هذا البند في جلسة عامة لاحقة.

4.5 **واتُّفق** على ذلك.

# 6 بيانات المندوبين والمراقبين

1.6 أعلن أعضاء المجلس من ماليزيا وفرنسا وتايلاند عن ترشيح بلدانهم لإعادة انتخابها لعضوية المجلس.

2.6 أعلن المراقب عن أوزبكستان ترشيح بلده لعضوية المجلس وترشيح السيد عثمانوف لانتخابه عضواً في لجنة لوائح الراديو.

الأمينة العامة: الرئيسة:
دورين بوغدان-مارتن كريستيانا فلوتور

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ